

فبقاء الإعلام في كنف المصادر المطلعة والمقربة و...
 يجعل منه أداة ترويج مخابراتي لشعب من الأشباح
 يقوده أشباح. (النشرة بتاريخ ١٩٩٨/١/٩)



موقف الأسبوع

أسبوعية تصدر عن أمانة الإعلام في المؤتمر الوطني اللبناني وتوزع على الإنترنت: <http://www.lebanon-world.org>

وانقلب السحر على الساحر

حاولنا مراراً تتبّيه الرأي العام، على مختلف مستوياته، لما يجري في وسائل الإعلام المختلفة من نسبة الأخبار إلى مصادر غير محددة بالاسم والوظيفة، الشيء الذي يجعل من الأعلام أداة ترويج للشائعات تضلّ المجتمع وتبعده عن الحقائق المتعلقة بالحياة العامة.

وقد أثيرت هذه المواضيع خلال مرحلة تولّي السيد رفيق الحريري رئاسة الحكومة، ولم يتّخذ أي تدبير يحدّ من الشذوذ المتحكم في القطاع الذي يصنع الرأي العام، معتقداً أن نعمة الإفادة من هذا الوضع ستدوم له إلى أبد الآبدين. ومن سخوية القدر أن يصبح هو الضحية حتى يشعر بقداره هذا الأسلوب، أما النواب فقد تصرفوا وكأن الأمر لا يعنيهم لا من قريب ولا من بعيد.

والاليوم يستيقظ النواب من ثباتهم العميق ليقفوا مجتمعين، وليطرحوا الأسئلة على الحكومة حول المصادر الوزارية التي هاجمت الحريري دون علم الوزراء ورئيس الوزراء، وكم نتمنى أن يكون حرص النواب على الممارسة الصحيحة لمؤسسات الحكم هو الدافع لمثل هذه الاستفادة، ولكن مع الأسف، نعرف مسبقاً بأن الدوافع ليست ما يتّوهّه اللبنانيون ولا تتعدي كونها ردة فعل المافيا المعزولة على المافيا الحاكمة التي خرجت بتصرّفها على القواعد المafiovية المتفق عليها بين هذه العائلات.

إن مصادر "المصادر الوزارية" تتجاوز كل يوم جميع المؤسسات، وتحل مكانها، فتحرم المحلّ، وتحلّ المحرّم، ولم يتحرّك نائب واحد ليطرح سؤالاً أو يتّخذ موقفاً مما تفعل، لذلك يحقّ لنا أن نتساءل عن مدى صدق النواب في تحركهم للدفاع عن المؤسسات، في عهد غياب مؤسستهم المطلق عن الأحداث، وفي أدق لحظة من تاريخنا حيث يُسحب منا حقّنا في تقرير مصيرنا، ويُجعل منا ورقة تُنقل من خانة إلى خانة على طاولة المفاوضات، لتكون في ما بعد فارقاً في الحل.

حضرات "النواب"، أصحاب "المعالي"، لقد سئلنا منكم ومن صراعاتكم الصبيانية التي تبرز بين الفينة والفينية لتهي الناس عن المشاكل الكبرى التي تحاولون إخفاءها.

ما هو مطلوب منكم اليوم هو أن تشرحوا لنا إلى أين سيوصلنا تلازم المسارين، وما معنى الخيار الاستراتيجي، وما هي سياسة الحكومة بعد الانسحاب دون قيد أو شرط. إنه من حقّنا أن نعرف ما هو المقصود بهذه العبارات التي يكررها المسؤولون على مدار الساعة وكأنها فرائض صلاة. وإن لم تكن هذه مهمّتكم في هذه الأيام الصعبة ماذَا عساها أن تكون إذا؟ أما زلتكم مصرّين على البقاء بيكوراً للمآتم والأعراس؟

إن مبارياتكم مملة، وأداءكم مبتذل، ولن يكون في مدارج ملاعبكم متفرجون.

المصادر المطلعة والوزارية...

سياسيون ومسؤولون، بغالبيتهم، يتذكرون لموافقتهم وسياستهم ومسؤولياتهم لينالوا البركة والرضى تنزلاها عليهم مشيئة المتولم القادر المتسيس.

إعلاميون، أخبرهم، يبيعون فكرهم وتحاليلهم وموافقتهم ليلتزموا فكراً يقني جيوبهم وتحليلاً يبرر قبولهم، وموقفاً يعزّز موقعهم عند من امتلك الإعلام ووسائله وباع واشتري المواقف والمصادر والمقامات وهل نسأل بعد هذا لماذا يأكلنا الجهل والانهيار والتخلف؟ هل نسأل بعد لماذا سقطت كبار المقامات والرئيسات والمسؤوليات على اعتاب رجال المال المتسلطين؟ هل نسأل عن نظام وممارسة وقانون ساهم "ممثلونا" في اجترائهم وتصفيتهم ونحرهم؟

حقيقة اليوم لن تختلف عن حقيقة الأمس وإن كان محرك اليوم وصولية ومصالح ووعود.

في نهاية القرن العشرين نعيش جهل الجاهليّة وانحل الرومان وعبادة المال والأصنام.

ليس هذا طريق خلاصنا، طريق الخلاص في عودة لقيم وضوابط سلوك، في تطبيق عادل لقانون وعرف وتقليد، في احترام الذات وإن يكن بلجم شهواتها، أسفنا على رجال مسؤولين، ممثلين، منتدين، ما اعتمدنا عليهم، أزعجتهم الفرشة في عين جارهم وما رأوا الخشبة في عينهم، تحركوا اليوم وبرروا تحركهم وما تمكنا من ستر الدوافع والمكاسب،

حقيقة الأمس رفضوها فانقلبوا عليهم،

حقيقة اليوم إن شهوها تملكت من كل مقاماتهم.

أمانة الإعلام

أخي المواطن، هذه النشرة منك ولك أقرأها وزّعها.

عندما يرفض إنسان أن يوقع اسمه أو يعرف عن نفسه، فذلك مرده إلى أحد الأمور التالية:

١ عدم صحة القول.

٢ التخلص من المسؤولية المترتبة عن الكلام المقال.

٣ إعطاء الخبر طابع الجدية مع الإبقاء على إمكانية تحويل المعنى فيه وتحويله من خانة التهديد والتهويل إلى خانة الترغيب والوعيد.

لقد جفَّ قلم العmad عن ويري لسانه لكثرة ما انتقد وسائل الإعلام، ومن وراءها، في أسلوبها بالتجوؤ إلى "المصادر المقربة والمطلعة..." لتمرير الأخبار والتحاليل والمواقف، لدرجة أن بعض "المصادر المقربة منه" استعملته ونصحته الافتاء بالقدر الذي قيل فكان جوابه: بأن الحقيقة فوق كل اعتبار، وبأن إعلاماً مسؤولاً يجب الوطن ومؤسساته الكوارث والولايات،

وبأن القانون ضمانة لحماية الجميع وليس إطلاقاً كما يريد أن يصوره البعض، عصا فوق رأس الجميع، يُستعمل لتصفية حسابات سياسية ضيقة وخاصة.

وفجأة، أصبح اليوم موضوع الساعة الحديث عن البيانات الصادرة عن "مصادر وزارية" بمجرد أن هذه المصادر تناولت السيد رفيق الحريري، الذي لا يتعذر دوره دور الوسيط الصغير في لعبة الكبار.

المؤسف أن أحداً لم يتطلع إلى أهمية التهم الموجهة إلى السيد الحريري في حين ارتفعت الأصوات لتنذر بخطأه الجرم والتجاوز لصدره بيان غير موقع معروف المصادر، لا شك أن قوة المال تبهر وترهن وتشرع أبواب السلطة. يكفي ما نراه ونسمعه باستمرار،

رؤساء جمهورية، أعظمهم، يتسبّبون لاستقبال المتمول، المتبرع، الشريك والمساهم، يتجاوزون الأعراف والتقاليد والبروتوكول للمزايدة في تبيان اهتمامهم وودهم ومحبتهم وأحترامهم...

رجال دين، أكبرهم، يتّهافتون لاسترضاء المتبرع المحسن، المعطاء، يخرجون عن تقاليدهم، يتناسون سلطاتهم يتذلّلون عن هبّتهم ويزايدون بموافقتهم حباً وحرارة وتقديرًا.